حوار البرلمانات العربية حول الاستعراض الإقليمي للاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في المنطقة العربية

المذكرة المفاهيمية

ألف- الخلفية

اكتسب الحوار العالمي حول الهجرة زخماً متزايداً في العقود الماضية مما أدى إلى اعتماد إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين في سبتمبر ٢٠١٦ من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة. في هذا الإعلان، التزمت الدول الأعضاء بإطلاق عملية مفاوضات حكومية دولية توجت باعتماد الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية والتي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة رسميًا في ديسمبر ٢٠١٨. ويوفر الاتفاق العالمي من أجل الهجرة رؤية شاملة وجامعةً لحوكمة الهجرة وخارطة طريق للمساعدة في تحقيق الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية من خلال أهدافه الثلاثة والعشرين، والالتزامات القابلة للتنفيذ والإجراءات المقترحة ذات الصلة. ويستند الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الى مجموعة من المبادئ التوجيهية التي تضع حقوق الإنسان ورفاهية الناس في صميمه. وتدعو هذه المبادئ إلى اتباع نهج يشمل المجتمع بأكمله والحكومة بأكملها لحوكمة الهجرة، بالإضافة الى اعتماد حقوق الإنسان والاستجابة للنوع الاجتماعي ومراعاة حقوق الطفل بالإضافة إلى مبادئ أخرى.

والتزاماً بضمان التنفيذ الفعال للاتفاق، قررت الدول الأعضاء أن يشمل الميثاق العالمي للهجرة دعوة للمتابعة الطوعية والمراجعة وأن يكون منتدى استعراض الهجرة الدولية المنبر العالمي الحكومي الدولي الرئيسي للدول الأعضاء لمناقشة التقدم المحرز في تنفيذ جميع أهداف الاتفاق العالمي، وأن يعقد هذا المنتدى كل أربع سنوات ابتداء من عام ٢٠٢٢. كما دعت الدول الأعضاء الى رصد واستعراض التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق العالمي على الصعيد الإقليمي اعتباراً من عام ٢٠٢٠ وكل أربع سنوات بعد ذلك بمشاركة جميع أصحاب المصلحة المعنيين، على أن تصب مخرجات الاستعراضات الإقليمية في منتدى استعراض الهجرة الدولية. كما شجعت الجمعية العامة الدول الأعضاء على مراجعة التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق العالمي على الصعيد الوطني طوعياً وبمشاركة جميع أصحاب المصلحة، وتقديمها خلال الاستعراض الإقليمي من أجل ضمان استعراض كامل وشامل للجميع. وفي هذا السياق، تم إعداد مذكرة مفاهيمية ونموذج إرشادي لإعداد استعراضات الاتفاق العالمي الطوعية في المنطقة العربية بما يتلاءم مع النموذج الذي طورته شبكة الأمم المتحدة للهجرة.

وبهدف مساعدتها في إعداد وتنظيم عمليات الاستعراض الإقليمية، طلبت الدول الأعضاء الدعم من المنظمة الدولية للهجرة بصفتها منسق شبكة الأمم المتحدة للهجرة. كما دعت الدول الأعضاء العمليات والمنصات والمنظمات دون الإقليمية والإقليمية والأقاليمية ذات الصلة بما في ذلك اللجان الاقتصادية الإقليمية التابعة للأمم المتحدة والعمليات التشاورية الإقليمية الى استعراض تنفيذ الاتفاق العالمي على الصعيد الإقليمي. كما

شددت الدول الأعضاء على أهمية إشراك جميع أصحاب المصلحة المعنيين من أجل ضمان نهج يشمل الحكومة بأكملها والمجتمع بأكمله لتحقيق التنفيذ الفعال، من خلال بناء تعاون وشراكة قويين مع المهاجرين والمجتمع المدني والمنظمات المعنية بالمهاجرين والمغتربين والنقابات العمالية والبرلمانيين وأصحاب العمل والقطاع الخاص والمنظمات الدينية والسلطات والمجتمعات المحلية ومؤسسات حقوق الإنسان الوطنية والأوساط الأكاديمية ووسائل الإعلام ومؤسسات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، وأصحاب المصلحة الآخرين ذوي الصلة.

وتعتبر قضايا الهجرة من الأولويات في المنطقة العربية التي لا تزال تتميز بأنماط هجرة معقدة حيث تشكل الدول العربية بلدان منشأ وعبور ومقصد. وفي عام ٢٠١٩ تجاوز عدد المهاجرين واللاجئين في المنطقة ٤٠ مليونًا، وشكلت النساء ثلثهم تقريباً، في حين هاجر أكثر من ٣١ مليون شخص من الدول العربية وبقي نصفهم تقريبًا في المنطقة.

لقد كان لجائحة فيروس كورونا أثر غير مسبوق على حركة الناس والقدرة على التنقل في جميع أنحاء العالم. فأثرت على أنظمة إدارة الحدود وحركات الهجرة وعلى حالة المهاجرين، بما في ذلك أولئك الذين نزحوا اضطرارياً. ولفتت الجائحة الانتباه الى مخاطر الاتجار بالبشر التي تواجهها مجتمعات المهاجرين وجعل الكشف والحماية والملاحقة القضائية أكثر صعوبة. كما سلطت الضوء على أهمية مساهمات المهاجرين في مجتمعاتنا الذين لا يزالون يعملون في قطاعات اقتصادية رئيسية لتلبية الاحتياجات الأساسية للناس من جميع الأعمار والأجناس والخلفيات.

تضطلع البرلمانات بدور بالغ الأهمية في التعبير عن أولويات وقضايا المهاجرين والنهوض بحقوقهم. والبرلمانيون مسؤولون عن ضمان مراعاة القوانين لاحتياجات المهاجرين وفعاليتها في حماية حقوقهم. وكممثلين لجميع السكان، بمن فيهم المهاجرين، تُناط بهم مسؤولية الإشراف على تطوير وتنفيذ الخطط والاستراتيجيات الحكومية والتأكد من أنها تستهدف وتصل إلى الأكثر ضعفاً. أخيراً وليس آخراً، البرلمانات في معظم الدول العربية مسؤولة عن التدقيق في الموازنة الوطنية وإقرارها، وعليها بالتالي أن تتأكد من تخصيص الموارد المالية المناسبة لتلبية كافة الفئات السكانية بمن فيهم المهاجرين.

باء - حوار أصحاب المصلحة المتعددين حول الاستعراض الإقليمي للاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في المنطقة العربية

في إطار الجهود المبذولة لإجراء استعراض إقليمي حول الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في المنطقة العربية، وتماشيًا مع المبادئ التوجيهية للاتفاق العالمي التي تدعو إلى نهج شامل للمجتمع في متابعة ومراجعة الاتفاق، تنظم الإسكوا والمنظمة الدولية للهجرة بالتعاون مع أعضاء شبكة الأمم المتحدة الإقليمية للهجرة سلسلة من الحوارات مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين بالهجرة في المنطقة العربية. ويشمل هذا الحوار المهاجرين والمجتمع المدني ومنظمات المهاجرين والمغتربين والمنظمات الدينية والسلطات والمجتمعات المحلية والقطاع الخاص وأصحاب العمل والنقابات العمالية والبرلمانيين ومؤسسات حقوق الانسان الوطنية والحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر والأوساط الأكاديمية ووسائل الإعلام وأصحاب المصلحة الآخرين ذوي الصلة على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية.

وقد لفت الاتفاق العالمي للهجرة للدور الذي يلعبه البرلمانيون في مجال وشدد على ضرورة إشراكهم في المراجعات الوطنية والإقليمية العالمية للاتفاق. وفي هذا الإطار تنظم الإسكوا والمنظمة الدولية للهجرة بالتعاون مع أعضاء شبكة الأمم المتحدة الإقليمية للهجرة الحوار الأول مع البرلمانات العربية حول المراجعة

الإقليمية للاتفاق العالمي للهجرة. ويكتسب هذا الحوار أهمية خاصة في هذا التوقيت، حيث تعمل الحكومات ومختلف أصحاب المصلحة في الدول العربية على إجراء أول مراجعة لتنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة.

أ. أهداف الحوار

يسعى الحوار الى تحقيق الأهداف التالية:

1. تزويد البرلمانيين بلمحة عامة عن التطورات الأخيرة في حوكمة الهجرة على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية وإبراز الهياكل الجديدة القائمة للتنسيق حول الهجرة والجدول الزمني للاستعراض الإقليمي؛
2. تشجيع التعلم من الأقران والتعاون بين البرلمانيين فيما يتعلق بإشراكهم ومساهماتهم في تنفيذ الاتفاق العالمي ومتابعته ومراجعته على المستويين الإقليمي والوطني؛
3. نقاش سبل ضمان المشاركة الفعالة للبرلمانيين في الاستعراض الإقليمي للاتفاق العالمي في المنطقة العربية.

ب. زمان ومكان انعقاد الحوار

نظرًا لانتشار فيروس كورونا المستجد المستمر، سيتم إجراء الحوار من خلال برنامج Kudo، وهو منصة الكترونية لعقد المؤتمرات مزودة بخدمات الترجمة الفورية إلى اللغة العربية والإنجليزية والفرنسية.

سيُعقد الحوار يوم الخميس الواقع في 4 شباط/فبراير 2021 من الساعة 11:00 صباحاً حتى 13:00 ظهرًا (بتوقيت بيروت).

ج. نتائج الحوار

سينتج عن جلسات الحوار التالي:

- زيادة وعي البرلمانيين حول عمليات الاستعراضات الوطنية والإقليمية للاتفاق العالمي وتشجيع تبادل الخبرات فيما يتعلق بعمليات استعراض الاتفاق العالمي على المستوى الوطني.
- سيوجّه الحوار عملية الاستعراض الإقليمي في المنطقة العربية وذلك لضمان نهج الحكومة وأكملها والمجتمع بأكمله في هذه العملية.

جدول الأعمال

الخميس، 4 شباط/فبراير 2021 (بتوقيت بيروت)

11:00-10:45	التسجيل الالكتروني
11:05-11:00	**كلمات الترحيب** - السيدة مهريناز العوضي، مديرة مجموعة السكان والعدالة بين الجنسين والتنمية الاجتماعية، الإسكوا - السيدة كرميلا غودو، مديرة إقليمية لمنطقة الشرق الأوسط، المنظمة الدولية للهجرة
11:25-11:05	**الجلسة التمهيدية** تهدف الجلسة الى تمهيد الطريق للمناقشة من خلال تقديم لمحة عامة عن مبادئ الاتفاق العالمي وأهدافه ومتابعته واستعراضه في المنطقة. • مبادئ وأهداف الاتفاق العالمي للهجرة (7 دقائق) - السيدة سارة سلمان، مستشارة إقليمية لشؤون السكان، الإسكوا • عملية متابعة ومراجعة الاتفاق العالمي للهجرة على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية (7 دقائق) - السيدة هند كناني، باحثة إقليمية، المنظمة الدولية للهجرة • أسئلة وأجوبة (7 دقائق) ميسر الجلسة: (يحدد لاحقاً)
12:25-11:25	**الجلسة الأولى: دور البرلمانات العربية في معالجة قضايا الهجرة** تهدف هذه الجلسة إلى توفير أرضية للحوار والتعلم من الأقران بين أعضاء البرلمانات العربية حول تجاربهم في معالجة قضايا الهجرة. *أسئلة لترشيد النقاش*: – هل عالج برلمانكم أي من قضايا الهجرة؟ – ما هي التحديات التي تواجهونها؟ – هل كان هناك دور خاص في ظل جائحة كورونا؟ ميسر الجلسة: السيدة سارة سلمان، المستشار الإقليمي حول قضايا السكان، الإسكوا

12:55-12:25	**الجلسة الثانية: نقاش مفتوح حول تعزيز نهج المجتمع بأكمله في الاستعراض الطوعي للاتفاق العالمي على المستوى الوطني في المنطقة العربية** تهدف هذه الجلسة الى تبادل الأفكار حول الوسائل والأساليب لضمان المشاركة الفعالة للبرلمانيين في الاستعراض الإقليمي للاتفاق العالمي للهجرة لا سيما في المؤتمر الإقليمي الذي سيتم تنظيمه في 24-25 شباط/فبراير 2021. ميسّر الجلسة: السيد عثمان بلبيسي، مستشار إقليمي أول لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، المنظمة الدولية للهجرة
13:00-12:55	**الملاحظات الختامية** - الاسكوا - المنظمة الدولية للهجرة